

تونس في 27 جانفي 2017

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي موجه إلى السيدة وزيرة المالية

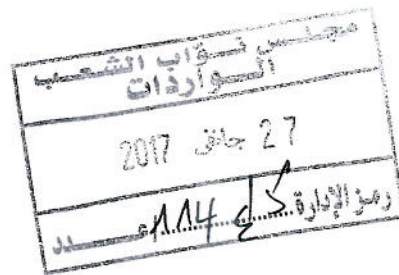
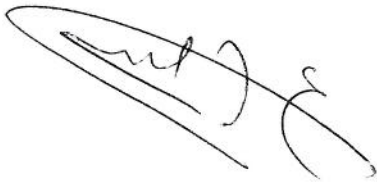
الموضوع: طلب التدقيق الذي أنجز بخصوص شركة كاكنتوس المصادرة

السيدة الوزيرة،

تحية طيبة وبعد،

نطلب منكم ، بصفتمكم رئيس لجنة التصرف في الأملاك المصادرة، مد مجلس النواب الموقر بنسخة من تقرير التدقيق الذي أعدته هيئة الرقابة العامة للمالية حول وضع شركة كاكنتوس المصادرة.

كما نطلب منكم توضيح ما هي الإجراءات التي تتوون اتخاذها بخصوص مبدأ التفويت في الأسهم المصادرة لصالح الدولة في هذه الشركة؟



سري مطلق

6 - أفريل 2017

من وزيرة المالية

(رئيسة اللجنة الوطنية للتصرف في الأموال والممتلكات المعنية
بالمصادرة أو الاسترجاع لفائدة الدولة)

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : الإجابة على سؤال عضو مجلس نواب الشعب السيد عماد الدائمي حول تقرير تدقيق
شركة كاكوتوس برود

المرجع : مراسلتكم الواردة بتاريخ 07 فيفري 2017 والمضمنة تحت عدد 10

--***

وبعد، تبعا لسؤال عضو مجلس نواب الشعب السيد عماد الدائمي حول طلب تقرير التدقيق الذي
أنجز من قبل هيئة الرقابة العامة للمالية والمتعلق بشركة كاكوتوس برود، نفيديكم بالمعطيات التالية :

1. تقديم الشركة:

الشكل القانوني: شركة محدودة المسؤولية- رأس المال: 1,2 مليون دينار- النشاط: إنتاج سمعي
بصري- تاريخ التكوين: 2003/02/13- تركيبة رأس المال:

مجلس نواب الشعب البريد
07 أفريل 2017
رمز الإدارة: 262

المساهمون	عدد الحصص الاجتماعية	القيمة الاسمية	المبلغ	نسبة المساهمة
الدولة التونسية	6120	100 د	612 000	51 %
سامي الفهري	5880	100 د	588 000	49 %
المجموع	12 000	-	1 200 000	100 %

2. وضعيّة الشركة:

أصبحت الدولة التونسية مالكة لنسبة 51 % من رأس مال شركة "كاكتوس برود" إثر مصادرة مساهمة المدعو بلحسن الطرابلسي بمقتضى قرار المصادرة عدد 258 بتاريخ 2011/06/28.

وقد تمّ تعيين السيدة إلهام الصوفي ترجمان متصرفًا قضائيًا على الشركة بمقتضى حكم استعجالي صادر عن المحكمة الابتدائية بتونس بتاريخ 2011/06/02. ولا تزال المعنية بالأمر تمارس مهامها على رأس الشركة.

وفيما يتعلق بمدكم بنسخة من تقرير تدقيق تصرف وحسابات الشركة المنجز من قبل هيئة الرقابة العامة للمالية نعلمكم أن الشركة المعنية لم تخضع إلى أية عملية تدقيق من قبل هيئة الرقابة العامة للمالية.

من جهة أخرى وباعتبار خضوع أعمال المتصرف القضائي لرقابة رئيس دائرة الأملاك المصادرة بالمحكمة الابتدائية بتونس، نفيديكم أنه تمّ تعيين ثلاثة خبراء من طرف القاضي المراقب لإجراء مهمة تدقيق مالي ومحاسبي لشركة "كاكتوس برود" شملت أساسا مراجعة مدى صحّة ونزاهة حسابات الشركة وعملياتها المالية والتثبت من المنتفعين بعقود مبرمة بين شركة "كاكتوس برود" ومؤسسات إنتاج سمعي بصري وقنوات تلفزيونية وبما يسمّى المتدخلين الخارجيين من خلال التدقيق في بنود تلك العقود وغيرها وقيمتها بالنظر إلى الخدمات المسندة. وقد رفع الخبراء المعيّنون من قبل القضاء تقرير التدقيق حصريًا إلى رئيس دائرة المصادرة بالمحكمة الابتدائية بتونس.

أما فيما يخص الإجراءات التي سيتم إتباعها للتفويت في مساهمة الدولة في رأس مال الشركة، فستتم العملية في إطار الإجراءات المنصوص عليها بدليل إجراءات التفويت في الأملاك المصادرة باحترام المنافسة وتكافؤ الفرص والشفافية وعن طريق طلب عروض مع احترام خصوصية نشاط الشركة وذلك بعد المصادقة على مبدأ التفويت من طرف اللجنة الوطنية للتصرف في الأموال والممتلكات المصادرة ورئاسة الحكومة مثلما ينص عليه المرسوم عدد 68 لسنة 2011.

والسلام

وزير المالية
محمد بن يوسف الزويبي